إشكالية الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003

(قراءة سوسيولوجية)

أ. د. عدنان ياسين مصطفى*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ علم اجتماع التنمية ـ جامعة بغداد

مقدمة

إن العراق كغيره من المجتمعات المأزومة يقع في مفترق طرق، بات مستقبل التنمية فيه موضع شك وتساؤل، لاسيما بعد أن شهد في العقد الأخير تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، أصبح أمنه الاجتماعي مهدداً مقترباً يوماً بعد يوم من الوقوع في آتون حرب أهلية، وفشلت قواه السياسية من تحقيق الاندماج الاجتماعي، وأضحى يواجه مخاطر الانقسام الطائفي والعرقي، واجه العراق أزمات متلاحقة لعل أخطرها ما ورثه من تحديات جديدة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وماتزال التهديدات لفرص السلام والأمن والاستقرار محدقة، فالتوترات الاجتماعية، واستمرار وجود الجماعات الساخطة ممن يشعرون بالاستبعاد والتهميش، والإقصاء فضلاً عن خطر العشوائيات والفقر والبطالة والتهجير القسري، وهو ما جعل تجدد الصراع في الشارع العراقي قابلة للوقوع في أية لحظة، وهو أمر يدعو إلى وجود حالة استعداد لأي تهديد للسلم والأمن الاجتماعي.

لقد أصبح أمن المواطن والمجتمع، قضية حساسة تشغل اهتمام الرأي العام وصناع القرار والسياسيين، ويتردد صداه دائماً في حرارة الحملات الانتخابية، وليس من المستغرب أن تتصاعد هذه القضية في العراق لتصبح من أولويات، الاهتمام والقلق العام في جميع المناطق، نتيجة لتداعيات تجربة فقدان الأمن للسنوات العشر الأخيرة التي أعاقت فرص التنمية البشرية واستدامتها .

واجه العراق أزمات متلاحقة لعل أخطرها ما ورثه من تحديات جديدة بعد الاحتلال عام 2003

من هنا يصبح من أولويات العمل المنظم خفض وتائر الصراع مع تعزيز أكبر لتأمين الخبرات والمعلومات وبناء القدرات إلى جانب القضايا المتعلقة بتطوير برامج أنشطة أجهزة الضبط الرسمية، ونزع السلاح وإعادة الإدماج والتأهيل، فضلاً عن العمليات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وهذا يتم بالتزامن مع أهمية الجهود المبذولة لمعالجة المصادر الجذرية للصراع، لاسيما الحاجة إلى جهود حل النزاعات المعلقة والمحتملة بين الجماعات ذات الولاءات الفرعية في عموم البلاد.

انطلقت هذه الدراسة من تصور للأمن الاجتماعي مفاده أنه حالة تتوافر فيها الحماية والأمان والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة، والتي عن طريقها تترسخ مقومات العمران وتتحقق جودة نوعية الحياة الاجتماعية.

أولاً: الأمن الاجتماعي المفهوم والإبعاد

إن مفهوم الأمن ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فإن الأمن الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر.

لقد ذكر عالم الاجتماع كارل مانهايم «إن اللا أمن الجمعي هو أحد الأسباب الأساسية لحالة اللا تكامل المفاجئ التي تصيب الاتجاهات المؤسسة أو المبناة اجتماعياً، والذي يؤدي إلى انحلال جزئي أو كلي للمجتمع[1].

(1) Gould, J and Kolb, W. L.,A Dictionary of The Social Science, London, 1959, P. 626

وتأسيساً على ما تقدم يمكن ربط مفهوم الأمن الاجتماعي بحالات الاضطراب والقلق التي تتجاوز حدود الفرد، فهي تمثل حالة تمزق وانهيار في نظام العيش من ناحية، وأنه من ناحية أخرى علامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي. إن حالة القلق هذه تغلب عليها صفة عدم التنظيم ويكون السلوك فيها مرناً وفعالاً، من خصائصه النشاط والفعالية، فقد انهارت الروتينيات المعتادة من النشاط والعمل وأصبح الأفراد في حالة تسيب واستعداد مفرط للتأثر بالحوادث والمنبهات تأثراً عميقاً[2].

(2) حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، مطبعة الديوانية، 1973، ص162.

ولعل من أهم وأعمق المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالأمن الاجتماعي هو مفهوم الفوضى المعيارية (اللا معيارية)، أو ما يسمى بالا نومي Anomie، وتعني هذه الكلمة التي استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم **(حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير لقوتها الإلزامية كأداة للضبط الاجتماعي)**[3].

(3) سامية محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979، ص 23. محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، بيروت، دار النهضة، 1989، ص 319.

فاللامعيارية هي حالة من عدم الإشباع تنجم عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى[4]، ويلاحظ من مجريات الأحداث في العراق اليوم، أن الكثير من تطلعات أبناء المجتمع قد انفصلت أو كادت تنفصل ليس عن جزءها القديم وذكرياتها التي لا غنى عنها وعن مفردات ومستوى الحياة في الماضي القريب فحسب، وإنما انفصلت أو كادت تنفصل فيها التطلعات عن إمكانيات الفرد والدولة وتقفز فوقها في التطلع إلى أمام، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للفوضى المعيارية بانعدام الأمن في المجتمع، وبذلك فإنها تعد أحد منابع الانحراف التي لا تنضب في المجتمع، فالانحراف تهديد وهدم للأمن الاجتماعي، فالإنسان المنحرف يهدم أولا أمنه، وبعدها أو بهدمه لذاته تبدأ عملية هدم اجتماعي للآخرين[5].

(4) نبيل اسكندر، الامن الاجتماعي وقضية الحرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص 81.

(5) عماد عبد اللطيف، الفساد في العراق: البنية والظاهرة، الحوار المتمدن، العدد 3050، 2010/7/1.

ثانياً: الأمن الاجتماعي في البلدان المتحولة

التحدي الرئيس الذي يواجه الامن الاجتماعي في البلدان المتحولة هو الحد من الفقر المدقع وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتلبية الاحتياجات الطارئة ومساعدة ضحايا الأزمات والكوارث الطبيعية والاجتماعية.

وفي ضوء هذه المظاهر من العجز والوهن، أدت ظروف الأزمة إلى تعميق مشكلات التفاوت في الحصول على الأمن وترك كثيراً من القضايا دون حلول، مما شكلت تحديات مزمنة لوجود الدولة وهيبتها بوصفها الضامن الرئيس لأمن المواطن، في وقت نفسه، لم تسهم مؤسسات الضبط غير الرسمية مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع في تعزيز فرص الأمن ضمن السياقات الثقافية والاجتماعية، التي من شأنها تمكين التعاون والتعايش الإيجابي، مما يؤدي إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقة بين الناس أبرز

أن الكثير من تطلعات أبناء المجتمع قد انفصلت أو كادت تنفصل ليس عن جزءها القديم وذكرياتها

معالمها الخوف وانعدام الثقة، وسيطرة مفاهيم اجتماعية حتى في المناطق الحضرية تقوم على مبدأ (خذ حقك بيدك)، فضلاً عن دعم السياسات والممارسات القائمة على فرض (القبضة الحديدية).

وتتظافر العوامل الخارجية مع الداخلية في بلورة كثير من الانماط الانحرافية، إذ أضيفت تهديدات متعددة للسجل المتصاعد للانحراف في ظروف انعدام الأمن، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية في تصاعد معدلات الجريمة المنظمة، فضلاً عن جرائم مثل الابتزاز والاختطاف، والتي تؤثر بصورة عميقة في حياة الناس والسلامة الجسدية لهم.

ثالثاً: كلفة فقدان الأمن

لقد أدت الازمات المتلاحقة واستمرارها مدُّة طويلة في العراق، إلى بلورة مجموعة من الممارسات ذات الطابع الانحرافي، تجذرت بحكم تراكم التجربة وقساوتها، واكتسبت سمة الرسوخ البنيوي، تبلورت عنها بالنتيجة قواعد واليات معترف بها ضمناً، وتغلغلت بمرور الزمن في الحس الجمعي للناس. إن هذه الآليات (وفقاً لنظرية القيمة المضافة Value Adding لعالم الاجتماع سملسر Smelser)، تدعم وتحفز بعضها البعض فتتراكم قيمها بسبب الروابط بين هذه المؤسسات، وحيثما تكون الظاهرة بنيوية راسخة الجذور، عندئذ لا مناص للمجتمع سوى الاذعان لها، لتكتسب في نهاية المطاف بعضاً من شرعيتها التي لا يمكن زعزعتها. فالظاهرة الانحرافية وفي مقدمتها الفساد انتقلت في العراق من حالات فردية قبل الحصار عام 1990، إلى ظاهرة في فترة الحصار الاقتصادي، ثم اصبحت ظاهرة بنيوية بعد عام 2003[6].

أدت الازمات المتلاحقة واستمرارها مدُّة طويلة في العراق، إلى بلورة مجموعة من الممارسات ذات الطابع الانحرافي

(6) عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 2006، ص36.

ولعل أبرز مظاهر المشهد الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال حالة العجز البنيوي والتوالد المتواصل للمشكلات، وإثارة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية)، وعلى حساب قيم المواطنة شكلت جميعها تهديداً لفرص الاندماج الاجتماعي ومن ثم تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الاجتماعي.

هذه التحولات التي تشهدها الكثير من البلدان المأزومة، في لحظات التغيير

الحاسمة دفعت بعض الباحثين والمختصين ومنهم برتراند بادي Badie، للبحث في التداعيات الناجمة عنها، يؤكد أنه (إذ يوجد نظام سياسي مشكوك في شرعيته تستطيع المؤسسات التقليدية ـ ذات الهويات الفرعية ـ ، أن تحسن نفوذها وقدرتها التعبيرية بغاية السهولة، بإبراز ما في شرعيتها القائمة على التسلط والقهر)[7].

(7) UNDP, Human Development Report, 2013.

وبالترابط مع حقائق الوجود الاجتماعي، يمكننا القول إن انعدام الأمن يقوض بلا شك فرص دعم المواطن لسيادة القانون، إذ على الرغم مما تعكسه كثير من المؤشرات عن رغبة العراقيين في تعزيز فرص إنفاذ القوانين واعتماد سياسات أكثر صرامة (القبضة الحديدية).

إن انعدام الأمن يقوض بلا شك فرص دعم المواطن لسيادة القانون

ومع ذلك، فإن هذا التوجه العام لتغليظ ردود الفعل ضد الانحرافات السلوكية، يصطدم بوجود أجهزة ضبط غير محترفة، تؤدي أحياناً إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

رابعاً: التنمية البشرية والامن الاجتماعي

إن انعدام الأمن ترافقه آثار سلبية على حياة ورفاه الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، هو مظهر يرتبط أيضاً بمؤشرات تدهور التنمية البشرية والتحديات التي تواجهها في العراق، إن جدول أعمال أمن المواطن هو جزء من جدول أعمال التنمية الذي يتضمن سياسات التنمية الاجتماعية والمحلية التي تتجاوز في مهامها واجبات وزارات الداخلية والأمن، تستند معايير التنمية البشرية إلى ثلاثة مؤشرات رئيسة، هي: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر الفقر البشري (HPI) ومؤشر التنمية ذو الصلة بالنوع الاجتماعي (GDI).

إن جدول أعمال أمن المواطن هو جزء من جدول أعمال التنمية

أظهر مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2013[8]، أن ترتيب العراق يقع في العشرة الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 131)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية، وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد، تبلغ قيمة مؤشرات التنمية البشرية في العراق (0,590)، وقيمة مؤشرات الفقر (0,059)، على حين بلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (0,557)[9].

(8) Ibid.

(9) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 ـ 2014.

ولعل من مؤشرات العلاقة بين التنمية البشرية والأمن، هو تقدير سنوات العمر الضائعة بسبب العنف والقتل، وهذا المؤشر يظهر أثر العنف والارهاب والقتل في متوسط العمر المتوقع، لقد شهد العمر المتوقع عند الولادة انخفاضاً ملحوظاً للسنوات 2003 ـ 2009، من حوالي (63) سنة إلى (58,2) سنة عام 2009، ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى (69) سنة عام 2011، وعلى الرغم من هذا الارتفاع لايزال العراق أقل من الدول المجاورة في معدل العمر المتوقع عند الولادة، إذ بلغ في الكويت (77,3 سنة) والأردن (71,9 سنة) وسوريا (73,6 سنة)[10].

(10) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 ـ 2017.

وتتضافر مجموعة من العوامل في بلورة بيئة التهديد المباشرة وغير المباشرة لأمن المواطن، إذ لا تظهر التهديدات مهما كانت خطورتها من فراغ، ولكن في بيئات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، تتشكل عناصر التهيئة البنائية التي تؤسس لبنات الخطر، المعطيات التحليلية لكثير من التقارير والدراسات تسلط الضوء على حالات الضعف والمخاطر التي يعاني منها الشباب ذكوراً وإناثاً، وضحايا الجريمة والعنف في المجتمع.

في السنوات التي أعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تشير التقديرات إلى مقتل أكثر من مليون شخص بسبب العمليات العسكرية والاعمال الارهابية والعنف

في السنوات التي أعقبت احتلال العراق عام 2003، تشير التقديرات إلى مقتل أكثر من مليون شخص بسبب العمليات العسكرية والاعمال الارهابية والعنف، فضلاً عن ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية والسرقات وإن لم تتوفر بيانات دقيقة حولها، غير أن المؤشرات تشير إلى تضاعف معدلاتها واتساع مساحة تهديدها، كذلك بات الناس يعانون من عواقب التهديد والعنف بأشكاله المختلفة ومنها العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وهي مظاهر تضر مباشرة بالحقوق الاساسية للإنسان التي هي في صميم التنمية البشرية، حياة آمنة وسلامة جسدية ومادية للناس.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي في خلال السنوات الاخيرة توسعاً في الموارد بسبب العائدات النفطية الكبيرة، إلا أنه ظل أقل تكاملاً وتنوعاً، وكان من المفترض أن يجعله من المتصدرين في قائمة الدول المتقدمة والنفطية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورفاهية سكانه. غير أن المؤشرات الاقتصادية تظهر عكس ذلك تماماً.

أن مسار الديمقراطية ظل أقل رسوخاً وأكثر تعثراً، فضلاً عن ضعف المسؤوليات الحكومية في تأمين الحماية الاجتماعية

إذ لا يتجاوز نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي (830) دولار في السنة بحسب بيانات عام 2009، بالمقارنة مع (69754) دولار في قطر كدولة نفطية و(14353) دولار في السعودية، وكذلك بالمقارنة مع دول الجوار مثل فلسطين (1367) دولار، والأردن (3973) دولاراً، إن هذا المستوى المتدني يعود إلى مجموعة العوامل، منها الحروب والحصار والاحتلال وما صاحبها من إرهاب وعنف عوقت خطط إعادة الإعمار والاستثمار المتدني في القوة البشرية، نتج عنها قوى عاملة غير منتجة، بالشكل الذي ينبغي أن ترتقي إليه القوة البشرية العراقية بوصفه بلداً نفطياً، يتمتع بمصادر طبيعية متنوعة وأرض خصبة، وعلى الرغم من أن نسب البطالة وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات، حوالي (11%)، إلا أنه لم يوازيه نمو اقتصادي يتماشى مع التغيرات في سوق العمل[11].

(11) وزارة التخطيط، مؤشرات المسوح الحديثة، شبكة معرفة العراق 2011، المسح المتعدد المؤشرات MICS4 2012، و I 2011WISH.

وعلى الرغم من تقليص مستوى الفقر من حوالي (23%) عام 2007 إلى حوالي (19%) عام 2012[12]، إلا أن مسار الديمقراطية ظل أقل رسوخاً وأكثر تعثراً، فضلاً عن ضعف المسؤوليات الحكومية في تأمين الحماية الاجتماعية، وقد استمر تصاعد وتائر الجريمة والعنف وانعدام الأمن وأضحت الحلقة الضعيفة في المشهد التنموي العراقي منذ الاحتلال 2003 برغم الانفاق الكبير في الجوانب المادية والبشرية.

(12) صالح الكفري، واقع واتجاهات أداء سوق العمل في العراق، منظمة العمل الدولية، 2012.

يواجه العراق مفارقة متناقضة، إذ على الرغم من التحسن النسبي في الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الماضية، وانخفاض معدلات الفقر والبطالة[13]، غير أن معدلات العنف والجريمة لا تزال مرتفعة، ومع ذلك، فإن معدلات جرائم القتل لا ترتبط خطياً مع الفقر أو اللامساواة، ذلك أن الظاهرة معقدة للغاية، وهناك كثير من العوامل التي تفسر السيناريو الحالي لانعدام الأمن التي تؤثر في معظم مناطق العراق.

(13) وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية، 2007 و 2012.

إن قراءات سريعة لملامح المشهد الاجتماعي بعد غزو العراق 2003 تكشف عن:

أ: تعاظم بعض الظواهر ذات الانتشار المحدود نسبياً في الماضي، واتساعها إلى حد أصبحت معه شاغلاً للرأي العام، المحلي والاقليمي

والدولي، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ ظاهرة التهجير القسري.

2 ـ ظاهرة اليتم والترمل والتشرد والتفكك الأسري.

3 ـ ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

4 ـ الفقر والحرمان.

5 ـ ارتفاع معدلات البطالة.

6 ـ ظاهرة العوق البدني والعقلي.

7 ـ ظاهرة العشوائيات الحضرية.

ب : يمكن عدُّ بعض المشكلات جديدة لم يألفها المجتمع العراقي ومنها :

1 ـ ظواهر الإرهاب والصراعات الطائفية وما يتصل بها من تشظي للهوية الوطنية.

2 ـ ظواهر عدم احترام القانون والنظام والزمن.

3 ـ ظاهرة الجريمة المنظمة.

4 ـ ظاهرة الاستغلال الجنسي والمتاجرة بالجسد(الرقيق الأبيض).

5 ـ ظاهرة تعاطي المخدرات.

6 ـ ظاهرة التجاوز على الأملاك العامة واشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

ج: يتصل بذلك مشكلات اجتماعية ـ ثقافية لا تنفصل عن المشكلات المذكورة ومنها :

- مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة ـ العنف الأسري.
- تراجع معدلات الالتحاق المدرسي، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي لاسيما في المراحل المتوسطة والثانوية.
- الهجرة من الريف إلى المدينة، بسبب الجفاف وسوء الإدارة الزراعية والفقر، تبلغ نسبة الفقر في الريف (39%) مقابل (16%) في الحضر[14].

(14) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 ـ 2017.

- ارتفاع معدلات الطلاق مقابل انخفاض معدلات الزواج.
- اتساع ظاهرة عمل الاطفال حوالي (7%)[15].

(15) وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009.

إن الكلفة الاجتماعية للمشكلات والظواهر والانحرافات لم تعد متواضعة أو قليلة، لاسيما بعد أن توسعت مساحة الانحرافات واستشرت مظاهر الفساد، فأصبحت ذات نتائج تنطوي على أضرار اجتماعية ونفسية كبيرة، إن هذا الواقع، قد يتوسع إذا لم تتخذ إجراءات وقائية وعقابية فاعلة، إن وقفة تفحص متأنية للمسارات والتوجهات التي يشهدها الوضع الأمني في العراق تظهر أن تفسير النمو المتصاعد للعنف والجريمة متعدد الأبعاد، ويمكن تحديد خمسة أبعاد رئيسة هي

إن الكلفة الاجتماعية للمشكلات والظواهر والانحرافات لم تعد متواضعة أو قليلة، لاسيما بعد أن توسعت مساحة الانحرافات واستشرت مظاهر الفساد

1 ـ البعد السياسي وثقافة الاقصاء والتهميش، إذ أدت هذه التوجهات إلى استبعاد شرائح فاعلة في المجتمع، ألقيت على قارعة الطريق دون حق، مما كسر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، دفع البعض منهم إلى الانخراط في الجماعات المسلحة أو العمل ضد توجهات الدولة. إذ طالما تشعر هذه الفئات بالحيف الذي وقع عليها، فإنها تكون باستمرار فريسة لكل ما هو ديماغوجي يعد بتحسين أوضاعهم.

2 ـ البعد الهيكلي ـ الاقتصادي، الذي تنطوي على انخفاض لفرص العمل اللائق، والحراك الاجتماعي المزيف (الإزاحة Replacement)، وانسداد آفاق الانتقال في الهرم الاجتماعي صعوداً أو نزولاً، والتي تؤدي إلى تأزم في المجال العام يهدد انتظام الحياة ويخلق بيئة يحركها المستهلك (جرائم طموح).

شرائح فاعلة في المجتمع، ألقيت على قارعة الطريق دون حق، مما كسر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، دفع البعض منهم إلى الانخراط في الجماعات المسلحة أو العمل ضد توجهات الدولة

3 ـ البعد الاجتماعي، والذي ينعكس بشكل واضح في التغيرات البنيوية للأسرة (التي تظهر في زيادة كبيرة بنسب الأسر وحيدة الأب أو الأم)، وتسارع معدلات التسرب في المناطق الحضرية، فضلاً عن التدهور في منظومات الضبط غير الرسمية، جميعها تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي.

4 ـ ضعف سلطة القانون وتدني قدرات قوات الشرطة

الحكومية، والقضاة، والمدعين العامين، والسجون لتعالج على نحو كاف التحديات الأمنية.

5 ـ انتشار الأسلحة وتناول الكحول والمخدرات.

في مقابل ذلك، فقدت كثير من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع قوتها كعناصر تعزز تماسك النسيج الاجتماعي، وتستخدم لتعزيز أشكال التعايش السلمي، وتوفير الآليات الاجتماعية المناسبة لحماية المجتمع ومنع الجريمة.

وتكشف كثير من الدراسات الميدانية انتشار الأسر المفككة وارتفاع معدلات الطلاق والعنوسة[16]، لقد وجدت جميع الدراسات أن التفكك الاسري، يقود إلى انحرافات خطيرة لأبناء الاسرة[17]، ويؤدي بدوره إلى الضرر وتفريق الأسرة.

(16) وزارة التخطيط، نتائج مسح Mics4، 2012، ص41.

(17) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 ـ 2017.

فيما يتعلق بالتعليم، فإن ظروف الازمات التي عصفت بالمجتمع العراقي، أدت إلى زيادة كبيرة في مستويات الأمية (حوالي 20%)، كما ترتفع معدلات تسرب الأطفال من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لتبلغ نسب الالتحاق (92% ـ 40% ـ 21%) على التوالي[18].

(18) الامم المتحدة، صندوق الامم المتحدة للسكان، أطفال في نزاع مع القانون، دراسة تقويمية لمؤسسات اصلاح الاحداث في العراق، 2011 .

خاتمة

تدعو جميع تقارير التنمية البشرية على الصعيد الوطني والدولي الحكومات في مراحل التحول للانتقال من مرحلة الانفعال إلى الفعل، مع استجابات مناسبة من الإبداع والابتكار، والتعلم من النجاحات والإخفاقات، فالتقدم في أمن المواطن والمجتمع لا ينبع من سياسة أحادية معزولة أو ردود افعال غير محسوبة، بل من نهج تنموي متعدد القطاعات وسلسلة من السياسات بما في ذلك اتخاذ التدابير الوقائية والإصلاحات المؤسسية، والاستثمارات الكافية، والالتزام بالتغيرات في العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، وإرادة سياسية واسعة ومستدامة، بتبني نظم أكثر حداثة وفعالية في المعلومات وخيارات التدخل.

إن التصدي للتهديدات المختلفة للأمن الاجتماعي يتطلب التمييز الواقعي لردود الافعال التي بالحسبان مستوى الجريمة المنظمة والأماكن التي تحدث فيها: البيت والمدرسة أو المجال العام. أخيرا، تحتاج السياسات الأمنية

تقويماً دورياً من حيث فعاليتها وتأثيرها، والتأكد من أنها لا تؤدي إلى مستويات أكبر من العنف واحترامها الكامل لحقوق الإنسان.

وهكذا، بدلاً من التفكير في اعتماد نموذج واحد يناسب الجميع، يتطلب من صناع القرار تبني سلسلة من السياسات والإصلاحات ذات أهداف واضحة لمعالجة الاحتياجات على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولإنجاز هذه الاهداف فإن جميع القوى الاجتماعية والسياسية لابد أن تسعى للوصول إلى اتفاق وطني يحقق أمن المواطن ويعزز فرص اندماجه الاجتماعي، وذلك لمواءمة الأهداف العامة والجهود خاصة للحد من الانحراف والعنف كسياسة عامة للدولة.